

## برلمانيون ليبيون يبحثون في المغرب إنهاء انقسامهم

القاهرة، «للتوافق على عدد من الثوابت والمعايير التي يتطلبها الحل السياسي للأزمة الليبية الراهنة».

ولم يتم تحديد موعد لهذا الاجتماع التشاوري، ومع ذلك رأى مراقبون أن تحرك البرلمانين الليبيين في هذا الوقت بالذات لإنهاء الانقسام، يعود بالأساس إلى تزايد المخاوف من استبعادهم من العملية السياسية القادمة، التي تعقدت بوجود مؤشرات حول تحويل مجموعة الـ 75 الذين شاركوا في حوار تونس إلى ما يشبه الجسم البديل للبرلمان.

وبرزت تلك المخاوف بقوة خلال اجتماعات الحوار السياسي المباشر في تونس، حيث لم يتردد العديد من النواب الليبيين في اتهام رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالوكالة، ستيفاني وليامز بأنها تسعى إلى تشكيل جسم سياسي بديل للبرلمان.

وتردد صدق تلك الاتهامات في شرق وغرب ليبيا وسط تحذيرات تصاعدت عنها مع تصريحات وليامز التي لوحث فيها برفض عقوبات على كل من يحاول عرقلة تقدم حوار تونس الذي انتهى في جولته الأولى بالاتفاق على تنظيم انتخابات ليبية عامة في 24 ديسمبر 2021.



إسماعيل الشريف  
اجتماعات طنجة تهدف  
إيجاد آلية تفضي  
الانقسام البرلماني

ولم تكف وليامز بذلك، وإنما دعت في تصريحات سابقة ما وصفته بـ«الدنياصوات السياسية» إلى «التفاهات مع الحوار والإعلان بالانقسام»، وذلك في إشارة مباشرة إلى بعض الشخصيات الليبية المهترئة سياسيا والتي ما زالت تحتج عن مناصب سياسية.

وعادت للتأكيد على هذه الدعوة عشية الجولة الثانية من ملتقى تونس للحوار السياسي الليبي التي يُفترض أن تبدأ أعمالها اليوم لاستكمال مناقشة آليات الترشح واختيار أعضاء الحكومة الجديدة والمجلس الرئاسي.

واستقبلت هذه الجولة بعرض أربع آليات لاختيار المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة، وصفتها بأنها «أفضل أوجه التفاهات المشتركة التي تم التوصل إليها بين المشاركين في منتدى تونس للحوار السياسي الليبي».

ودعت في بيان لها المشاركين في الحوار إلى بحث الخيارات التي عرضتها «من أجل حل للمضي قدما في اختيار السلطة التنفيذية لتطبيق خارطة طريق تؤدي لانتخابات في 24 ديسمبر 2021».

وتنص تلك الخيارات المتعلقة باختيار المجلس الرئاسي، على أن تتم تسمية المرشحين من خلال الجمعيات الانتخابية بما لا يقل عن 5 تكتلات لكل مرشح من نفس الإقليم أو 4 للجنوب و5 للشرق و7 للغرب.

### الجمعي قاسمي

تونس - عاد المشهد الليبي إلى مربع تعدد منصات الحوار التي لم تخرج من دائرة البحث عن معادلات جديدة حيث يجتمع نواب البرلمان في طنجة المغربية في محاولة منهم لاستعادة زمام المبادرة مع تصاعد حدة الاتهامات لمبعوث الأمم المتحدة بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني وليامز بشأن حوار تونس.

وتعكس التطورات السياسية المتسارعة، في علاقة بحلقات الحوار، رهانات اختلطت فيها المصالح الشخصية والمحلية مع خوف من تهيمش دور البرلمان، وخلق جسم بديل له بدأت هندية هيكله في حوار تونس.

وتتضح تلك الراهانات بأهداف مُتباينة من خلال التحركات التي تكثفت على أكثر من صعيد، بحثا عن توافقات وتفاهات جديدة لإنهاء الانقسام البرلماني، استعدادا للمرحلة الجديدة التي انطلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في رسم ملامحها.

ويندرج الاجتماع التشاوري لعدد من النواب الليبيين الذي بدأت أعماله في مدينة طنجة المغربية، في إطار التحركات التي بدت كأنها تسابق جهود الأمم المتحدة لفرض خارطة الحل النهائي.

ويشارك في هذا الاجتماع الذي يسبق الجولة الثانية من ملتقى تونس للحوار الليبي المقرر عقدها اليوم الاثنين عبر تقنية الفيديو كونفرس، أكثر من 90 نائبا برلمانيا من غرب ليبيا وشرقا وجنوبها.

ويهدف هذا الاجتماع الذي ستواصل أعماله على مدى يومين بدعوة من رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي، إلى محاولة جمع شمل البرلمان الليبي الذي يعاني من الانقسام منذ العام 2014.

ويأمل المشاركون في هذا الاجتماع التشاوري في التوصل إلى تفاهات تُعيد الطريق لتفعيل دور البرلمان الليبي عبر عقد جلسته له بكامل الأعضاء حتى يقوم بمهامه في هذه المرحلة التي يقرب فيها الملف الليبي من انعطافة سياسية حادة.

وقال النائب البرلماني الليبي، إسماعيل الشريف الذي يُشارك في هذا الاجتماع التشاوري في اتصال هاتفي مع «العرب»، إن الهدف من هذا الاجتماع هو تنسيق المواقف والاتفاق على آلية تفضي إنهاء الانقسام البرلماني، بما يُهيئ الظروف المناسبة لعقد جلسة برلمانية عامة بحضور كافة الأعضاء.

وتوقع عبدالله الافي، عضو البرلمان المنعقد في طرابلس، في تصريحات سابقة، أن يتم خلال هذا الاجتماع تحديد موعد ومكان عقد الجلسة البرلمانية العامة المُرتقبة، لافتا إلى أنه قد تعقد في سرت أو غدامس، وذلك في صورة توصل اجتماع طنجة إلى تفاهات بهذا الشأن.

وبالتوازي، تلقى رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح رسالة من نظيره المصري علي عبدالعال تضمنت دعوة إلى النواب الليبيين لعقد اجتماع تشاوري في

## تعديل وزاري مرتقب في تونس مع تصاعد الانتقادات للحكومة

الحزب البرلماني للمشيبي يستعجل قطف ثمار دعمه للحكومة



### هل حانت ساعة المواجهة؟

حكومة وحدة وطنية يستعيد من خلالها الرئيس قيس سعيد زمام المبادرة في محاولات قد يسعى قلب تونس إلى إفضائها، إلى جانب النهضة، خاصة بعد أزمتها مع الرئيس.

وكان قلب تونس أحد أبرز الأحزاب المحتمسة للمشيبي، وحاول رئيسه نبيل القروي الترويج لتوصله إلى تفاهات مع رئيس الحكومة تقضي بتزكية فريقه الحكومي في مرحلة أولى على أن يجري تعديلات تطال العديد من الوزراء «المحسوبين على القصر الرئاسي» في مرحلة أخرى.

وتكثفت مؤخرا الدعوات إلى إجراء حوار وطني شامل بغية وضع حد للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والتي تترتب باستقرار وأمن البلاد مع تصاعد الاحتجاجات وتزايد التجاذبات السياسية.

إلى ذلك، تبقى حكومة هشام المشيشي عرضة لانتقادات حادة، لاسيما بعد أن أظهرت وهنا كبيرا في التعاطي مع الاحتجاجات سواء في ولاية تطاوين جنوب البلاد أو غيرها، علاوة على بقاء وزارة الثقافة دون وزير بعد إقالة وليد الزبيدي الموالي هو الآخر للرئيس قيس سعيد.

ووفقا لمراقبين، ستضع هذه المعطيات المشيشي أمام خيارين كلاهما مر؛ فإما أن يدفع بتعديل وزاري يجعله مرتبنا للأحزاب ويؤكد القطعية مع الرئيس قيس سعيد الذي يمنحه الدستور العديد من الخيارات من بينها دعوة البرلمان لتجديد الثقة للحكومة أو المُجازفة بتجاهل هذه الدعوات ما قد يعجل بسقوط حكومته.

وفي وقت سابق أكد القيادي البرلماني عن حزب تحيا تونس وليد جلال أن «الأمر داخل وزارة الداخلية ليست على ما يُرام»، وذلك في سياق تعليقه على تصريحات وزير الداخلية والداخلية.

وقال جلال خلال تصريح لإحدى القنوات المحلية «موطن الإحباط هناك أمور غير عادية تحدث في وزارة الداخلية خاصة عندما يتابعون إشراف الرئيس قيس سعيد الذي يجمعه خلاف مع رئيس الحكومة، بعد تصريحات شرف الدين خلال جلسة استماع له في البرلمان».

ويبدو أيضا أن مكونات حزام المشيشي البرلماني قد تحصلت على ضمانات للقيام بتعديل وزاري، حيث بدأ ذلك جليا في تصريحات متطابقة ومترامنة لقيادات وأزمنة في أحزاب هذا الحزام على غرار النهضة وتحيا تونس.

وقال القيادي بحركة النهضة الإسلامية العجمي الوريمي، السبت، إن حزبه يرفض إجراء حوار وطني يستهدف تغيير الحكومة بحكومة أخرى (حكومة وحدة وطنية)، موضحا أن هذا الحوار ينبغي أن يكون موجها لتحقيق المصلحة العامة والأولويات والقيام بإصلاحات حقيقية، ومشددا على الرضا بأن يكون الحوار بمثابة مناورات وتكتيكات وتسجيل نقاط.

وأبدى الوريمي خلال حوار له مع إحدى القنوات المحلية الخاصة استغرابه من رفض الدعوات إلى تغيير بعض الوزراء قائلا «أنا استغرب رفض مطالب تعديل وزاري يشمل وزيرين أو 3 وزراء».

وكان وزير الداخلية قد صرح، إلى جانب وزير الدفاع، بأن هناك أمنيين وعسكريين تخابروا مع مهربين وإرهابيين ما أدى إلى عزلهم وهي تصريحات أثارت جدلا متصاعدا خاصة أنها تأتي في وقت عادت فيه مواجهة الإرهاب بقوة إلى الواجهة.

ويبدو أن المشيشي سيتجه للإطاحة بوزير الداخلية توفيق شرف الدين، وهو قاض ومن المقربين من الرئيس قيس سعيد الذي يجمعه خلاف مع رئيس الحكومة، بعد تصريحات شرف الدين خلال جلسة استماع له في البرلمان.

ويبدو أيضا أن مكونات حزام المشيشي البرلماني قد تحصلت على ضمانات للقيام بتعديل وزاري، حيث بدأ ذلك جليا في تصريحات متطابقة ومترامنة لقيادات وأزمنة في أحزاب هذا الحزام على غرار النهضة وتحيا تونس.

وقال القيادي بحركة النهضة الإسلامية العجمي الوريمي، السبت، إن حزبه يرفض إجراء حوار وطني يستهدف تغيير الحكومة بحكومة أخرى (حكومة وحدة وطنية)، موضحا أن هذا الحوار ينبغي أن يكون موجها لتحقيق المصلحة العامة والأولويات والقيام بإصلاحات حقيقية، ومشددا على الرضا بأن يكون الحوار بمثابة مناورات وتكتيكات وتسجيل نقاط.

وأبدى الوريمي خلال حوار له مع إحدى القنوات المحلية الخاصة استغرابه من رفض الدعوات إلى تغيير بعض الوزراء قائلا «أنا استغرب رفض مطالب تعديل وزاري يشمل وزيرين أو 3 وزراء».

وكان وزير الداخلية قد صرح، إلى جانب وزير الدفاع، بأن هناك أمنيين وعسكريين تخابروا مع مهربين وإرهابيين ما أدى إلى عزلهم وهي تصريحات أثارت جدلا متصاعدا خاصة أنها تأتي في وقت عادت فيه مواجهة الإرهاب بقوة إلى الواجهة.

ويبدو أيضا أن مكونات حزام المشيشي البرلماني قد تحصلت على ضمانات للقيام بتعديل وزاري، حيث بدأ ذلك جليا في تصريحات متطابقة ومترامنة لقيادات وأزمنة في أحزاب هذا الحزام على غرار النهضة وتحيا تونس.

يواجه رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي ضغوطا متصاعدة لإجراء تعديل وزاري يطالب به حزامه البرلماني المكون من حركة النهضة الإسلامية وأئتلاف الكرامة الشعبي وحزب قلب تونس، وهي ضغوط يبدو أن المشيشي يتجه للرضوخ إليها وفقا للعديد من المصادر التي أكدت لـ«العرب» أن الرجل يفكر جديا في القيام بتعديل وزاري على الحكومة التي لم تنه بعد 100 يوم من تسلمها مقاليد السلطة.

### صغير الحيدري

تونس - تتصاعد التكهات في تونس

بقيام رئيس الحكومة هشام المشيشي بتعديل وزاري في مسعى منه لإعادة التوازن لفريقه الحكومي الذي واجه في الآونة الأخيرة انتقادات لاذعة وضغوطا تتعلق بالميزانية، ما أثار شكوكا جديدة حول استمرار حزام المشيشي البرلماني في دعمه.

وبدا هذا الحزام وكأنه يخوض «معركة لي أزرع» مع المشيشي، لاسيما في علاقة بالموازنة العامة بالبلاد المتعطلة منذ فترة في البرلمان وسط دعوات من الأحزاب التي تقول إنها تمثل حزام المشيشي لتعديلها وهو ما قرأ على أنه «إبتراز» للمشيبي.

وقالت مصادر مقربة من الحكومة التونسية لـ«العرب» إن المشيشي يفكر جديا في إجراء تعديل وزاري يستنبق به أي تحرك قد يؤدي إلى سقوطه وحكومته، خاصة أن سلفه إلياس الفخفاخ قاوم ضغوطا مماثلة أفضت في نهاية المطاف إلى استقالته.



ورجحت ذات المصادر أن المشيشي لن يستعجل هذا التعديل للعديد من الاعتبارات في مقدمتها ضمان الـ 109 أصوات لتصريحه في البرلمان، خاصة إذا تم المساس بوزير الداخلية والدفاع وهما وزاران تعينان على وقع جدول تصاعد بعد تصريحات الوزيرين مؤخرا.

ولفت المصادر إلى الانتكاسة التي مُنيت بها الترويكا البرلمانية الجديدة التي تقودها حركة النهضة، وتضم حزب قلب تونس وأئتلاف الكرامة الشعبي، عند فشلها في تمرير تعديلات المرسوم 116 الخاص بالإعلام وهو فشل سببها المشيشي بعين الاعتبار عند أي تحرك.

## المغرب يحدد دعوة الصحراويين بتندوف إلى الالتحاق بـ«الوطن»

### محمد ماموني العلوي

ويأتي نداء رئيس الحكومة كرسالة إلى كل المعنيين بملف الصحراء المغربية بعد أيام قليلة من عملية تدخل القوات المسلحة الملكية المغربية لتأمين حركة مرور الأشخاص والبضائع بمعبر الكركرات، وإعلان قيادة الانفصاليين التخلي عن اتفاق وقف إطلاق النار.

وفي هذا الإطار، أكد العثماني تثبيت المغرب بالحفاظ على الاتفاق، لكنه شدّد في المقابل على تمسك المملكة «بالمبدأ العازل الأمني أو القوات المسلحة الملكية»، مؤكدا بقول الملك محمد السادس بأن «المغرب ليس في حالة حرب، لكنه يحتفظ بالحق في الدفاع عن نفسه والتجارة العالمية وحدوده وأرضه».

وتزامنا مع دعوة رئيس حكومته، يستعد المغرب لاتخاذ العديد من الإجراءات التي تخص الصحراء المغربية من بينها إطلاق ورش إعمار بمنطقة معبر الكركرات كما تنمية الأقاليم الجنوبية حيث أعطت السلطات العليا الأمر بداية بتدشين مسجد كبير.

عبر منطقة الفارسية، غير البعيدة عن الجدار الرملي العازل شرق المدينة، وقد تم إصاحهم في الحياة الاجتماعية بالمدينة على غرار من سبقهم، وساهمت مبادرة «الوطن غفور رحيم» في عودة الآلاف ممن كانوا في مخيمات تندوف، بعضهم من مؤسسي جبهة الانفصاليين، وهم يساهمون اليوم من مواقع متعددة في بناء الوطن، وفي دينامياته السياسية والدبلوماسية والتجارية والثقافية.

وسبق لقيادات وأزمنة سابقة للبوليساريو أن عادت إلى المغرب، كما أن أزيد من 1400 صحراوي قد دخلوا خلال النصف الأول من سنة 2010 من الجزائر عائدین إلى المغرب وكلهم يؤكدون أن الأغلبية الساحقة تريد العودة اقتناعا منها بأن الحكم الذاتي هو الحل الأنسب حسب محمد كركرتي.

وأشار كركرتي إلى أن المجتمع الدولي وكافة المنظمات الإنسانية والحقوقية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالضغط على الجزائر من أجل ضمان تمتع كافة المحتجزين بحقهم في التخلل والتعبير.

خصوصا وأن هناك رغبة من طرف الكثير من العائلات في العودة، والدليل على ذلك أن قيادات عديدة بجبهة البوليساريو عادت إلى أرض الوطن».

ورغم الحصار المضروب على سكان مخيمات تندوف تمكنت العام الماضي العديد من الأسر من الوصول إلى السمارة



أوضاع إنسانية ومعيشية صعبة

عملية الاتجار في المساعدات الدولية الموجهة للمحتجزين بمخيمات تندوف. ويرى محمد الكركرتي، أن الأوضاع المزرية التي يعيشها الصحراويون داخل هذه المخيمات واستغلال المساعدات الإنسانية تفرض كل مرة الدعوة للعودة إلى «أرض الوطن»

ويعتقد مراقبون إن هذا النداء تعبيري إنساني كون الأوضاع داخل مخيمات تندوف مأساوية، والمغرب معني بشكل قوي بما يجري هناك خصوصا في هذه الظرفية حيث تمارس مليشيات البوليساريو الانفصالية كل أنواع التضييق والخروقات الجسيمة ضد المحتجزين الصحراويين واستغلال الأطفال والنساء في أعمال تنافي حقوق الإنسان.

وأكد عدد من الشطاء الحقوقيين أن الصحراويين المحتجزين يُعتبرون رهائن لدى البوليساريو لخدمة حسابات سياسية للنظام الجزائري وكذا لتسهيل

الحكومة يأتي، في سياق ما سبق وأكد الملك الراحل الحسن الثاني في مقولته الماثورة، في العام 1988، «إن الوطن غفور رحيم»، وثانيا «تفدينا لبندو المبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي التي نصت على أن تتخذ المملكة المغربية كافة الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى أرض الوطن»، فضلا عن المستجدات المتعلقة بما تقوم به جبهة البوليساريو في تهديد واضح للوحدة الترابية المغربية.

ويقول مراقبون إن هذا النداء تعبيري إنساني كون الأوضاع داخل مخيمات تندوف مأساوية، والمغرب معني بشكل قوي بما يجري هناك خصوصا في هذه الظرفية حيث تمارس مليشيات البوليساريو الانفصالية كل أنواع التضييق والخروقات الجسيمة ضد المحتجزين الصحراويين واستغلال الأطفال والنساء في أعمال تنافي حقوق الإنسان.

وأكد عدد من الشطاء الحقوقيين أن الصحراويين المحتجزين يُعتبرون رهائن لدى البوليساريو لخدمة حسابات سياسية للنظام الجزائري وكذا لتسهيل